القاعدة الثالثة: أسماء الله – تعالى – أعلام وأوصاف:

فهي أعلام باعتبار دلالتها على الذات، وأوصاف باعتبار ما دلت عليه من المعاني.

وهي بالاعتبار الأول مترادفة؛ لدلالتها على مسمى واحد، وهو الله – عز وجَلَّ –. وبالاعتبار الثاني متباينة؛ لدلالة كل واحد منهما على معناه الخاص.

فالحي، والعليم، والقدير، والسميع، والبصير، والرحمن، والرحيم، والعزيز، والحكيم = كلها أسماء لمسمى واحد، هو الله سُبْحَانَهُوَتَعَالَى، لكن معنى الحي غير معنى العليم، ومعنى العليم غير معنى القدير، وهكذا.

وإنما قلنا بأنها أعلام وأوصاف؛ لدلالة القرآن عليها، كما في قوله تعالى: ﴿**وَهُوَ ٱلْغَفُورُ ٱلرَّحِيمُ**﴾ [يونس: ١٠٧]، وقوله: ﴿**وَرَبُّكَ ٱلْغَفُورُ ذُو ٱلرَّحْمَةِ**﴾ [الكهف: ٥٨]، فإن الآية الثانية دلت على أنَّ الرحيم هو المتصف بالرحمة، ولإجماع أهل اللغة والعُرف أنه لا يقال: عليم إلا لمن له عِلمٌ، ولا سميع إلا لمن له سمع، ولا بصير إلا لمن له بصر. وهذا أمر أبْيَن من أن يحتاج إلى دليل.

القاعدة الرابعة: دلالة أسماء الله – تعالى –:

أسماء الله – تعالى – إن دلت على وصف متعدٍّ تضمنت ثلاثة أمور:

أحدها: ثبوت ذلك الاسم لله – عز وجل –.

الثاني: ثبوت الصفة التي تضمنها لله – عز وجل –.

الثالث: ثبوت حكمِها ومقتضاها.

مثال ذلك: (السميع) يتضمن إثبات السميع اسما لله – تعالى –، وإثبات السمع صفة له، وإثبات حكم ذلك ومقتضاه، وهو أنه يسمع السِّرَّ والنَّجْوى، كما قال تعالى: ﴿وَٱللَّهُ يَسْمَعُ تَحَاوُرَكُمَآ إِنَّ ٱللَّهَ سَمِيعُۢ بَصِيرٌ﴾ [المجادلة:١]

وإن دلت على وصف غير متعدٍّ تضمنت أمرين:

أحدهما: ثبوت ذلك الاسم لله – عز وجل –.

الثاني: ثبوت الصفة التي تضمنها لله – عز وجل –.

مثال ذلك: (الحي) يتضمن إثبات الحي اسما لله – عز وجل –، وإثبات الحياة صفة له.

القاعدة الخامسة: أسماء الله – تعالى – توقيفية، لا مجال للعقل فيها:

وعلى هذا فيجب الوقوف فيها على ما جاء به الكتاب والسنة، فلا يُزاد فيها ولا ينقص؛ لأن العقل لا يمكنه إدراك ما يستحقه سُبْحَانَهُ وَتَعَالَىٰ من الأسماء، فوجب الوقوف في ذلك على النص؛ لقوله تعالى: ﴿وَلَا تَقْفُ مَا لَيْسَ لَكَ بِهِۦ عِلْمٌ إِنَّ ٱلسَّمْعَ وَٱلْبَصَرَ وَٱلْفُؤَادَ كُلُّ أُوْلَٰٓئِكَ كَانَ عَنْهُ مَسْـُٔولًا﴾ [الإسراء:٣٦]، وقوله: ﴿قُلْ إِنَّمَا حَرَّمَ رَبِّيَ

﴿ٱلْفَوَٰحِشَ مَا ظَهَرَ مِنْهَا وَمَا بَطَنَ وَٱلْإِثْمَ وَٱلْبَغْىَ بِغَيْرِ ٱلْحَقِّ وَأَن تُشْرِكُوا۟ بِٱللَّهِ مَا لَمْ يُنَزِّلْ بِهِۦ سُلْطَٰنًا وَأَن تَقُولُوا۟ عَلَى ٱللَّهِ مَا لَا تَعْلَمُونَ﴾ [الأعراف:٣٣]، ولأن تسميته - تعالى - بما لم يُسَمِّ به نفسه، أو إنكار ما سمى به نفسه؛ جناية في حقه - تعالى -، فوجب سلوك الأدب في ذلك، والاقتصار على ما جاء به النص.

القاعدة السادسة: أسماء الله - تعالى - غير محصورة بعدد معين:

لقوله ﷺ في الحديث المشهور: «**أَسْأَلُكَ بِكُلِّ اسْمٍ هُوَ لَكَ سَمَّيْتَ بِهِ نَفْسَكَ، أَوْ عَلَّمْتَهُ أَحَدًا مِنْ خَلْقِكَ، أَوْ أَنْزَلْتَهُ فِي كِتَابِكَ، أَوِ اسْتَأْثَرْتَ بِهِ فِي عِلْمِ الْغَيْبِ عِنْدَكَ** ...»(١).

وما استأثر الله - تعالى - به في علم الغيب لا يمكن أحدًا حصرُه ولا الإحاطة به.

وأما قوله ﷺ: «**إِنَّ لِلَّهِ تِسْعَةً وَتِسْعِينَ اسْمًا، مِئَةً إِلَّا وَاحِدًا، مَنْ أَحْصَاهَا دَخَلَ الْجَنَّةَ**»(٢).

---

(١) **صحيح**: أخرجه أحمد في مسنده (٣٧١٢)، وابن حبان في صحيحه (٩٧٢)، من حديث ابن مسعود رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، وصححه الألباني.

(٢) **متفق عليه**: أخرجه البخاري (٢٧٣٦) وفي مواضع أخرى، ومسلم (٢٦٧٧)، من حديث أبي هريرة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ.

فلا يدل على حصر الأسماء بهذا العدد، ولو كان المراد الحصر لكانت العبارة: «إن أسماء الله تسعةٌ وتسعون اسما، من أحصاها دخل الجنة»، أو نحو ذلك.

إذن، فمعنى الحديث: أن هذا العدد من شأنه أنَّ من أحصاه دخل الجنة. وعلى هذا فيكون قوله: «**مَنْ أَحْصَاهَا دَخَلَ الجَنَّةَ**» جملةً مكمِّلة لما قبلها، وليست مستقلة.

ونظير هذا أن تقول: عندي مئة درهم أعددتها للصدقة؛ فإنه لا يمنع أن يكون عندك دراهم أخرى لم تُعِدَّها للصدقة.

ولم يصحَّ عن النبي ﷺ تعيين هذه الأسماء، والحديث المروي عنه في تعيينها ضعيف[1].

القاعدة السابعة: الحذر من الإلحاد في أسماء الله- تعالى -:

عملا بقوله تعالى ﴿**وَذَرُواْ ٱلَّذِينَ يُلۡحِدُونَ فِيٓ أَسۡمَٰٓئِهِۦ**﴾ [الأعراف: ١٨٠].

والإلحاد في اللغة: الميل، ومنه اللَّحْد في القبر[2].

والمراد به في باب الأسماء: الميل بها عما يجب فيها.

(١) ينظر: سنن الترمذي (٣٥٠٧)، وابن ماجه (٣٨٦١).

(٢) ينظر: «لسان العرب» (٣/٣٨٨)، مادة (لحد).

والإلحاد في أسماء الله – تعالى – أربع صور:

الأولى: أن ينكر شيئا منها أو مما دلت عليه من الصفات والأحكام، كما فعل أهل التعطيل من الجهمية وغيرهم. وإنما كان ذلك إلحادا؛ لوجوب الإيمان بها وبما دلت عليه من الأحكام والصفات اللائقة بالله، فإنكار شيء من ذلك ميل بها عما يجب فيها.

الثانية: أن يجعلها دالة على صفات تشابه صفات المخلوقين، كما فعل أهل التشبيه. وذلك؛ لأن التشبيه معنى باطل لا يمكن أن تدُل عليه النصوص، بل هي دالة على بطلانه، فجَعْلُها دالة عليه ميل بها عما يجب فيها.

الثالثة: أن يُسَمَّى الله – تعالى – بما لم يُسَمِّ به نفسه، كتسمية النصارى له: (الأب)، وتسمية الفلاسفة إياه (العلة الفاعلة). وذلك؛ لأن أسماء الله سُبۡحَانَهُۥ وَتَعَالَىٰ توقيفية، فتسمية الله – تعالى – بما لم يسم به نفسه ميل بها عما يجب فيها، كما أن هذه الأسماء التي سموه بها نفسها باطلة، يُنَزَّه الله – سبحانه – عنها.

الرابعة: أن يشتق من أسمائه أسماء للأصنام، كما فعل المشركون في اشتقاق (العزى) من العزيز، واشتقاق (اللات) من الإله على أحد القولين، فسَمَّوا بها أصنامهم. وذلك؛ لأن أسماء الله – تعالى – مختصة به، لقوله تعالى: ﴿**وَلِلَّهِ ٱلۡأَسۡمَآءُ ٱلۡحُسۡنَىٰ فَٱدۡعُوهُ بِهَا**﴾ [الأعراف: ١٨٠]، وقوله: ﴿**ٱللَّهُ لَآ إِلَٰهَ إِلَّا هُوَۖ لَهُ**

﴿ٱلْأَسْمَآءُ ٱلْحُسْنَىٰ﴾ [طه: ٨]، وقوله: ﴿لَهُ ٱلْأَسْمَآءُ ٱلْحُسْنَىٰ يُسَبِّحُ لَهُۥ مَا فِى ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضِ﴾[الحشر: ٢٤]، فكما اختص بالعبادة وبالألوهية الحقة، وبأنه يسبح له ما في السماوات والأرض، فهو مختص بالأسماء الحسنى، فتسمِيَة غيره بها على الوجه الذي يختص بالله – عز وجل – ميل بها عما يجب فيها.

والإلحاد بجميع أنواعه محرَّم؛ لأن الله – تعالى – هَدَّدَ الملحدين بقوله: ﴿وَذَرُوا۟ ٱلَّذِينَ يُلْحِدُونَ فِىٓ أَسْمَٰٓئِهِۦ ۚ سَيُجْزَوْنَ مَا كَانُوا۟ يَعْمَلُونَ﴾[الأعراف: ١٨٠]، ومنه ما يكون شركا أو كفرا حسبما تقتضيه الأدلة الشرعية.

القاعدة الثامنة: صفات الله – تعالى – كلها صفات كمال:

أي: لا نقص فيها بوجه من الوجوه؛ كالحياة، والعلم، والقدرة، والسمع، والبصر، والرحمة، والعزة، والحكمة، والعلو، والعظمة، وغير ذلك.

قال تعالى: ﴿لِلَّذِينَ لَا يُؤْمِنُونَ بِٱلْءَاخِرَةِ مَثَلُ ٱلسَّوْءِ ۖ وَلِلَّهِ ٱلْمَثَلُ ٱلْأَعْلَىٰ ۚ وَهُوَ ٱلْعَزِيزُ ٱلْحَكِيمُ﴾[النحل: ٦٠]، والمثل الأعلى: هو الوصف الأعلى.

وتوعَّد الله من وصفه بالنقص، ﴿وَقَالَتِ ٱلْيَهُودُ يَدُ ٱللَّهِ مَغْلُولَةٌ ۚ غُلَّتْ أَيْدِيهِمْ وَلُعِنُوا۟ بِمَا قَالُوا۟ ۘ بَلْ يَدَاهُ مَبْسُوطَتَانِ يُنفِقُ كَيْفَ يَشَآءُ﴾[المائدة: ٦٤]، وقال تعالى: ﴿لَّقَدْ سَمِعَ ٱللَّهُ قَوْلَ ٱلَّذِينَ قَالُوٓا۟ إِنَّ ٱللَّهَ فَقِيرٌ وَنَحْنُ أَغْنِيَآءُ

﴿سَنَكْتُبُ مَا قَالُواْ وَقَتْلَهُمُ ٱلْأَنۢبِيَآءَ بِغَيْرِ حَقٍّ وَنَقُولُ ذُوقُواْ عَذَابَ ٱلْحَرِيقِ﴾ [آل عمران: ١٨١].

القاعدة التاسعة: باب الصفات أوسع من باب الأسماء:

وذلك: لأن كل اسم متضمِّن لصفة كما سبق، ولأن من الصفات ما يتعلق بأفعال الله – تعالى –، وأفعالُه لا منتهى لها.

ومن أمثلة ذلك: أن من صفات الله – تعالى –: المجيء، والإتيان، والأخذ، والإمساك، والبطش، إلى غير ذلك من الصفات التي لا تحصى، كما قال تعالى: ﴿وَجَآءَ رَبُّكَ﴾ [الفجر: ٢٢]، وقال: ﴿هَلْ يَنظُرُونَ إِلَّآ أَن يَأْتِيَهُمُ ٱللَّهُ فِى ظُلَلٍ مِّنَ ٱلْغَمَامِ﴾ [البقرة: ٢١٠]، وقال: ﴿فَأَخَذَهُمُ ٱللَّهُ بِذُنُوبِهِمْ﴾ [آل عمران: ١١]، وقال: ﴿وَيُمْسِكُ ٱلسَّمَآءَ أَن تَقَعَ عَلَى ٱلْأَرْضِ إِلَّا بِإِذْنِهِ﴾ [الحج: ٦٥]، وقال: ﴿إِنَّ بَطْشَ رَبِّكَ لَشَدِيدٌ﴾ [البروج: ١٢]، وقال: ﴿يُرِيدُ ٱللَّهُ بِكُمُ ٱلْيُسْرَ وَلَا يُرِيدُ بِكُمُ ٱلْعُسْرَ﴾ [البقرة: ١٨٥].

وقال ﷺ: «**يَنْزِلُ رَبُّنَا – تَبَارَكَ وَتَعَالَى – كُلَّ لَيْلَةٍ إِلَى السَّمَاءِ الدُّنْيَا حِينَ يَبْقَى ثُلُثُ اللَّيْلِ الآخِرُ**»(١).

(١) **متفق عليه**: أخرجه البخاري (١١٤٥) وفي مواضع أخرى، ومسلم (٧٥٨)، من حديث أبي هريرة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ.

فنَصِف الله – تعالى – بهذه الصفات على الوجه الوارد، ولا نسميه بها، فلا نقول: إن من أسمائه الجائي، والآتي، والآخذ، والممسك، والباطش، والمُريد، والنازل، ونحو ذلك، وإن كنا نخبر بذلك عنه ونصفه به.

القاعدة العاشرة: صفات الله – تعالى – تنقسم إلى قسمين: ثبوتية، وسلبية:

فالثبوتية: ما أثبت الله – تعالى – لنفسه في كتابه أو على لسان رسوله ﷺ، وكلها صفات كمال لا نقص فيها بوجه من الوجوه؛ كالحياة، والعلم، والقدرة، والاستواء على العرش، والنزول إلى السماء الدنيا، والوجه، واليدين، ونحو ذلك.

فيجب إثباتها لله – تعالى – حقيقة على الوجه اللائق به.

والصفات السلبية: ما نفاها الله – سبحانه – عن نفسه في كتابه، أو على لسان رسوله ﷺ، وكلها صفات نقص في حقه؛ كالموت، والنوم، والجهل، والنسيان، والعجز، والتعب. فيجب نفيها عن الله – تعالى – مع إثبات ضدها على الوجه الأكمل.

وذلك؛ لأن ما نفاه الله – تعالى – عن نفسه فالمراد به بيان انتفائه لثبوت كمال ضِدِّه لا لمجرد نفيه؛ لأن النفي ليس بكمال إلا أن يتضمن ما يدل على الكمال؛ إذ النفي عدم، والعدم ليس بشيء فضلا عن أن يكون كمالا، ولأن النفي قد يكون

لعدم قابلية المحل له، فلا يكون كمالا، كما لو قلت: الجدار لا يظلم، وقد يكون للعجز عن القيام به فيكون نقصا، كما في قول الشاعر:

قُبَيِّلَـــةٌ لا يغـــدِرُون بذِمَّـــة ولا يظلِمُـــونَ النـــاس حَبَّـــة خـــرْدَلِ

وقول الآخر:

لكـــن قـــومي وإن كـــانوا ذوي حسـ ليسُـــوا مـــن الشَّـــرِّ في شيء، وإن هانـــا

ومثال ذلك: قوله تعالى: ﴿وَتَوَكَّلْ عَلَى ٱلْحَيِّ ٱلَّذِى لَا يَمُوتُ﴾ [الفرقان:٥٨]، فنفي الموت عنه سُبْحَانَهُ وَتَعَالَىٰ متضمن كمال حياته.

ومثال آخر: قوله تعالى: ﴿وَلَا يَظْلِمُ رَبُّكَ أَحَدًا﴾ [الكهف: ٤٩]، فنفي الظلم عنه متضمن كمال عدله.

ومثال ثالث: قوله تعالى: ﴿وَمَا كَانَ ٱللَّهُ لِيُعْجِزَهُۥ مِن شَىْءٍ فِى ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَلَا فِى ٱلْأَرْضِ﴾ [فاطر: ٤٤]، فنفي العجز عنه متضمن كمال علمه وقدرته؛ ولهذا قال بعده: ﴿إِنَّهُۥ كَانَ عَلِيمًا قَدِيرًا﴾؛ لأن العجز سببه: إما الجهل بأسباب الإيجاد، وإما قصور القدرة عنه، فلكمال علم الله - تعالى - وقدرته لم يكن ليعجزه شيء في السماوات ولا في الأرض.

وبهذا المثال علمنا أن الصفة السلبية قد تتضمن أكثرَ من كمال.

القاعدة الحادية عشر: الصفات الثبوتية تنقسم إلى قسمين: ذاتية، وفعلية:

فالذاتية: هي التي لم يزل ولا يزال متصفا بها؛ كالعلم، والقدرة، والسمع، والبصر، والعزة، والحكمة، والعُلُوِّ، والعظمة، والحياة. **ومنها الصفات الخبرية: كالوجه، واليدين، والعينين.**

والفعلية: هي التي تتعلق بمشيئته سُبْحَانَهُ وَتَعَالَىٰ، إن شاء فعلها وإن شاء لم يفعَلْها؛ كالاستواء على العرش، والنزول إلى السماء الدنيا.

وقد تكون الصفة ذاتية فعلية باعتبارين؛ كالكلام، فإنه باعتبار أصله صفة ذاتية؛ لأن الله – تعالى – لم يزل ولا يزال متكلما. وباعتبار آحاد الكلام صفة فعلية؛ لأن الكلام يتعلق بمشيئته، يتكلم متى شاء بما شاء، كما في قوله تعالى: ﴿**إِنَّمَآ أَمۡرُهُۥٓ إِذَآ أَرَادَ شَيۡـًٔا أَن يَقُولَ لَهُۥ كُن فَيَكُونُ**﴾ [يس: ٨٢]، وكل صفة تعلقت بمشيئته – سبحانه – فإنها تابعة لحكمته.

القاعدة الثانية عشرة: المحذور في باب الصفات:

يجب التخلي عن محذورين عظيمين: أحدهما: التمثيل، والثاني: التكييف.

١- **فالتمثيل**: هو اعتقاد المثبِت أن ما أثبته من صفات الله – تعالى – مماثل لصفات المخلوقين.

وهذا اعتقاد باطل؛ لقوله تعالى: ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِۦ شَىْءٌ﴾ [الشورى:١١]، وقوله: ﴿وَلَمْ يَكُن لَّهُۥ كُفُوًا أَحَدٌۢ﴾ [الإخلاص: ٤].

• **فائدة**: التشبيه كالتمثيل، وقد يفرَّق بينهما بأن التمثيل: التسوية في كل الصفات، والتشبيه: التسوية في أكثر الصفات، لكن التعبير بنفي التمثيل أولى؛ لموافقة لفظ القرآن: ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِۦ شَىْءٌ﴾ [الشورى:١١].

٢- **والتكييف**: هو أن يعتقد المثبِت أن كيفية صفات الله - تعالى - كذا وكذا، من غير أن يقيِّدها بمماثل.

وهذا اعتقاد باطل؛ لقوله تعالى: ﴿وَلَا يُحِيطُونَ بِهِۦ عِلْمًا﴾ [طه:١١٠]، وقوله: ﴿وَلَا تَقْفُ مَا لَيْسَ لَكَ بِهِۦ عِلْمٌ ۚ إِنَّ ٱلسَّمْعَ وَٱلْبَصَرَ وَٱلْفُؤَادَ كُلُّ أُوْلَٰٓئِكَ كَانَ عَنْهُ مَسْـُٔولًا﴾ [الإسراء: ٣٦]، ومن المعلوم أنه لا علم لنا بكيفية صفات ربنا سُبْحَانَهُ وَتَعَالَىٰ؛ لأنه - تعالى - أخبرنا عنها ولم يخبرنا عن كيفيتها، فيكون تكييفُنا قَفْوا لما ليس لنا به علم، وقولا بما لا يمكننا الإحاطة به.

ولهذا لما سُئِل مالك رَحِمَهُ ٱللَّهُ عن قوله تعالى: ﴿ٱلرَّحْمَٰنُ عَلَى ٱلْعَرْشِ ٱسْتَوَىٰ﴾ [طه: ٥]، كيف استوى؟، أطرق رَحِمَهُ ٱللَّهُ برأسه حتى علاه الرُّحَضاءُ

(أي: العرق)، ثم قال: «الاستواء غير مجهول، والكيف غير معقول، والإيمان به واجب، والسؤال عنه بدعة»[1].

القاعدة الثالثة عشر: طُرُق إثبات صفات الله – تعالى –:

صفات الله – تعالى – توقيفية لا مجال للعقل فيها، فلا نثبت لله – تعالى – من الصفات إلا ما دل الكتاب والسنة على ثبوته، قال الإمام أحمد رَحِمَهُ ٱللَّهُ: «لا يوصف الله إلا بما وصف به نفسه، أو وصفه به رسوله ﷺ، لا يُتجاوز القرآن والحديث»[2].

وثبوت الصفة يكون بأحد ثلاثة أوجه:

الأول: التصريح بالصفة؛ كالعزة، والقوة، والرحمة، والبطش، والوجه، واليدين، ونحوها.

الثاني: تضمن الاسم لها؛ مثل: الغفور متضمن للمغفرة، والسميع متضمن للسمع، ونحو ذلك.

الثالث: التصريح بفعل أو وصف دال عليها، مثل:

١- الاستواء على العرش؛ لقوله تعالى: ﴿ٱلرَّحۡمَٰنُ عَلَى ٱلۡعَرۡشِ ٱسۡتَوَىٰ﴾ [طه:٥].

---

(١) ينظر: «الأسماء والصفات» للبيهقي (٢/ ٣٠٥).

(٢) «مجموع الفتاوى» (٥/ ٢٦).

٢- النزول إلى السماء الدنيا، لقول النبي ﷺ: «**يَنْزِلُ رَبُّنَا - تَبَارَكَ وَتَعَالَى - كُلَّ لَيْلَةٍ إِلَى السَّمَاءِ الدُّنْيَا**»(١).

٣- المجيء للفصل بين العباد يوم القيامة؛ لقوله تعالى: ﴿**وَجَآءَ رَبُّكَ وَٱلْمَلَكُ صَفًّا صَفًّا**﴾ [الفجر: ٢٢].

٤- الانتقام من المجرمين؛ لقوله تعالى: ﴿**إِنَّا مِنَ ٱلْمُجْرِمِينَ مُنتَقِمُونَ**﴾ [السجدة: ٢٢].

القاعدة الرابعة عشر: نصوص الصفات معلومة المعنى، مجهولة الكيفية:

ظواهر نصوص الصفات معلومة لنا باعتبار، ومجهولة لنا باعتبار آخر، فباعتبار المعنى هي معلومة. وباعتبار الكيفية التي هي عليها مجهولة.

وقد دل على ذلك السمع والعقل.

أما السمع: فمنه قوله تعالى: ﴿**كِتَٰبٌ أَنزَلْنَٰهُ إِلَيْكَ مُبَٰرَكٌ لِّيَدَّبَّرُوٓاْ ءَايَٰتِهِۦ وَلِيَتَذَكَّرَ أُوْلُواْ ٱلْأَلْبَٰبِ**﴾ [ص: ٢٩]، وقوله تعالى: ﴿**إِنَّا جَعَلْنَٰهُ قُرْءَٰنًا عَرَبِيًّا لَّعَلَّكُمْ تَعْقِلُونَ**﴾ [الزخرف: ٣]، والتدَبُّر لا يكون إلا فيما يمكن الوصول إلى فهمه ليتذكر الإنسان بما فهمه منه.

وكون القرآن عربيا ليعقله من يفهم العربية، يدل على أن معناه معلوم، وإلا لما كان فرق بين أن يكون باللغة العربية أو غيرها.

ونفي الكيفية سبق في القاعدة الثانية عشرة.

---

(١) تقدم تخريجه.

القاعدة الخامسة عشر: ضابط الأسماء الحسنى:

قال ابن تيمية رَحِمَهُ ٱللَّهُ: «الأسماء الحسنى المعروفة هي التي يُدعى الله بها، وهي التي جاءت في الكتاب والسنة، وهي التي تقتضي المدح والثناء بنفسها»[1].

وهو مأخوذ من قوله تعالى: ﴿وَلِلَّهِ ٱلْأَسْمَآءُ ٱلْحُسْنَىٰ فَٱدْعُوهُ بِهَا﴾ [الأعراف: ١٨٠][2].

القاعدة السادسة عشر: الفرق بين الاسم والصفة:

يمكن التمييز بينهما من خلال أمور، منها:

أولا: أن الأسماء يشتق منها صفات، أما الصفات فلا يشتق منها أسماء، فنشتق من أسماء الله (الرحيم، والقادر، والعظيم) صفات (الرحمة، والقدرة، والعظمة)، لكن لا نشتق من صفات (الإرادة، والمجيء، والمكر) اسم (المريد، والجائي، والماكر).

فأسماؤه سبحانه وتعالى أوصاف؛ كما قال ابن القيم في (النونية):

---

(١) «شرح العقيدة الأصفهانية» ص١٩.

(٢) ينظر: «معتقد أهل السنة والجماعة في أسماء الله الحسنى» لمحمد التميمي ص٢١، وقد أفاض في شرح التعريف.

أسماؤُهُ أوْصافُ مَدْحٍ كُلُّها مُشْتَقَّةٌ قَدْ حُمِّلَتْ لِمَعانِ[1]

ثانيا: أن الاسم لا يُشتق من أفعال الله سُبْحَانَهُوَتَعَالَىٰ؛ فلا نشتق من كونه سُبْحَانَهُوَتَعَالَىٰ يحب ويكره ويغضب، اسم المُحِب والكاره والغاضب.

أما صفاته؛ فتُشْتق من أفعاله؛ فنثبت له صفة المحبة والكره والغضب ونحوها من تلك الأفعال؛ لذلك قيل: باب الصفات أوسع من باب الأسماء.

ثالثا: أن أسماء الله - عَزَّ وجَلَّ - وصفاته تشترك في جواز الحلف بها، لكن تختلف في التعبيد والدُّعاء، فيُعبَّد بالأسماء دون الصفات، فنقول: عبد الكريم، وعبد الرحمن، وعبد العزيز، ولا يُعبَّد بصفاته؛ فلا نقول: عبد الكَرَم، وعبد الرحمة، وعبد العِزَّة؛ كما أنه يُدعى اللهُ بأسمائه، فنقول: يا رحيم ارحمنا، ويا كريم أكرمنا، ويا لطيف الطُف بنا، لكن لا ندعو صفاته؛ فنقول: يا رحمة الله ارحمينا! أو: يا كرم الله، أو: يا لطف الله! ذلك أن الصفة ليست هي الموصوف؛ فالرحمة ليست هي الله، بل هي صفةٌ لله، وكذلك العزة، وغيرها، فهذه صفات لله، وليست هي الله، ولا يجوز التعبيد إلا لله، ولا يجوز دعاء غير الله؛ لقوله تعالى:

(١) «الكافية الشافية» البيت رقم (٣٤٢٥).

﴿يَعْبُدُونَنِي لَا يُشْرِكُونَ بِي شَيْئًا﴾ [النور: ٥٥]، وقوله تعالى: ﴿وَقَالَ رَبُّكُمُ ٱدْعُونِيٓ أَسْتَجِبْ لَكُمْ﴾ [غافر: ٦٠]، وغيرها من الآيات.

ووُجِّه سؤال إلى اللجنة الدائمة للبحوث العلمية والإفتاء عن الفَرق بين الاسم والصفة؟ فأجابت بما يلي: «أسماء الله: كل ما دل على ذات الله مع صفات الكمال القائمة به؛ مثل: القادر، العليم، الحكيم، السميع، البصير؛ فإن هذه الأسماء دلَّت على ذات الله، وعلى ما قام بها من العلم، والحكمة، والسمع، والبصر. أما الصفات: فهي نُعوت الكمال القائمة بالذات؛ كالعلم، والحكمة، والسمع، والبصر؛ فالاسم دلَّ على أمرين، والصفة دلَّت على أمر واحد، ويقال: الاسم متضمِّن للصفة، والصفة مستلزمة للاسم ...»[1].

(١) «فتاوى اللجنة الدائمة» (٣/ ١٦٠).